وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بابل

كلية ادارة و اقتصاد

قسم ادارة اعمال

دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة

بحث مقدم من قبل الطالبتان

زهراء رعد عبد الامير

زهراء عباس كريم

الى قسم ادارة الاعمال في كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة بابل

و هو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم ادارة الاعمال

بأشراف

م.د عماد وهاب عبد الامير

2024 م **1445**

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾

سورة (الضحى) الآية (5)

صِدَّقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمِ

الإهداء

الحمد لله على لذة الانجاز والحمد لله عند البدء

وعند الختام ....

الي والدي الذي اضاء دروبي و طريقي وقدوتي في

كل خطوه أخطوها .

الى امي الحنونة الحضن الدافئ وسمائي التي لم

تتركني يوماً. ولا يكتمل يومي بدونها

الى اخواني واخواتي اللذين وقفوا معي دائما

وساندوني خلال مسيرتي التعليمية

إلى جميع دكاترتي الاعزاء اللذين علموني

وأرشدوني ووجهوني

اهديكم جميعاً هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي ،

والله ولي التوفيق

الشكر و التقدير

لم تكن هذه الورقة والبحث الذي وراءها ممكناً لولا الدعم الاستثنائي من مشرفي ... لقد كان حماسه ومعرفته واهتمامه بالتفاصيل مصدر إلهام وأبقى عملي على المسار الصحيح من أول بداية حقيقية لهذا البحث وصولاً إلى قائمة المراجع.

أيضاً زملائي الذين نظروا في تدويناتي وأجابوا بصبر لا ينقطع عن العديد من الأسئلة حول الطريقة الرسمية لكتابة بحث التخرج .

أتقدم لهم بجزيل الشكر

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة، على مستوى مؤسسة الاسكان التعاوني للتمويل الاصغر في محافظة بابل ، و بهدف معالجة موضوع الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي. وبناءا على ذلك توصلت الدراسة إلى أنه ينبغي تفعيل دور إدارة المخاطر على مستوى البنوك محل الدراسة وهذا بالعمل على استقلالية قراراتها الائتمانية بما يضمن حيادية و موضوعية قراراتها، و بالتالي الحد من حالات تعثر القروض، كما أن نقص الزيارات الميدانية لأعوان الرقابة التابعة بعض المصارف العراقية للفترة من 2012- 2020

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المستخلص	5
المبحث الاول : المنهجية العلمية للبحث المقدمة	7 7
المبحث الثاني ادارة المخاطر (الجانب النضري للبحث) مفهوم المخاطر المصرفية ثانياً: القروض المتعثرة (المفهوم ، الأسباب ، الحلول)	10 10 10 20
المبحث الثالث(الجانب العملي)	28
الاستنتاجات	34
التوصيات	35
المراجع	36

المبحث الاول : المنهجية العلمية للبحث

المقدمة

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة . فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية .

وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها .

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل .

أولاً – مشكلة البحث :

يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل في ما يأتي:

(ما مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة؟)

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيس فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالمخاطر الائتمانية ؟
2- ما هي الأشكال الرئيسية لمخاطر الائتمان المصرفي ؟
3- ما هي أساليب إدارة مخاطر الائتمان المصرفي للحد أو التقليل منها ؟
4- ما هي الأسس التي يعتمد عليها البنك لمنح القروض ؟
5- ما هي أسباب تعثر القروض؟
6- هل إجراءات إدارة مخاطر الائتمان قبل منح الائتمان تساهم في تخفيض نسبة تعثر القروض؟

ثانياً – أهمية البحث:

تزداد أهمية الموضوع لما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة، للتخفيض من الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك، بسبب تعثر القروض المصرفية، والتي قد تؤدي بها حتى إلى الإفلاس.

كما وتظهر أهمية البحث نتيجة لان ازدياد القروض المتعثرة يسهم في تفاقم الخطر الذي يهدد المصرف ، الأمر الذي يستلزم ضرورة الحد منها من خلال الالتزام بمعايير منحها إضافة إلى ضرورة متابعتها ، إضافة إلى إسهامها في إمكانية تقديم الحلول والمعالجات في حال حدوث تعثر للقروض .

ثالثاً – أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الاتيه:

١- إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من حدة القروض المتعثرة.
٢- معرفة أسباب تعثر القروض وكيفية معالجتها.

كما وإن الهدف الاساس جاء في التعرف على قدرة إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة من خلال الالتزام بمتطلبات منح الائتمان بشكل سليم ، إضافة إلى الدور الذي تقدمه هذه الإدارة في معالجة هذه القروض .

رابعاً – فرضية البحث:

من خلال عرض مشكلة البحث وأهميته تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

تسهم إدارة المخاطر في الحد من ظاهرة القروض المتعثرة ،

ويمكن صياغة الفرضيات الفرعية وفق الآتي:

1. تتوافر لدى قسم الاقراض المخاطر القدرة للحد من القروض المتعثرة .
2. تلتزم قسم الاقراض المخاطر بمتطلبات منح الائتمان .
3. تتمتع ادارة الاقراض بدرجة مرونة كافية لإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة للقروض المتعثرة .
4. تعمل قسم الاقراض و المخاطر الائتمانية على الحد من مخاطر عدم السداد في المؤسسة؛

المبحث الثاني

ادارة المخاطر (الجانب النضري للبحث)

اولاً: تمهيد

تعتبر إدارة المخاطر جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة ، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها ، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة .

مفهوم المخاطر المصرفية

تخضع المصارف بوجه عام، لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها المصرفية التي تتطلب من مدراء المصارف فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها من اجل البقاء في ميدان المنافسة الدولية. وعندما نناقش جملة التحديات التي تواجهها المصارف في مجال ادارة المصارف فانه يجب في البدء التعريف بمصطلح المخاطرة بوجه عام، وما المقصود بها على مستوى الادارة المالية والادارة المصرفية بوجه خاص.

وبشكل عام عرفت الأدبيات المصرفية المخاطر بأنها عبارة عن احتمالية أن يتعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين، ويعكس هذا التعريف وجهة نظر المدققين الداخليين و إدارة البنك للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح.(نجاة ، 2017: ص 197)

ان مصطلح المخاطرة، بمعناه الواسع يشير الى خطر الانحراف المعاكس (المغاير) في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، وهذا ما يفسر بأن المخاطر بالمعنى الاصطلاحي يمكن ان يعبر عنها كتوزيع احتمالي مع انتشار النتائج المستقبلية حول مستوى التوقع ان امكانية تحقيق

انحراف موجب يعبر عن فرصة، فيما يفهم من الحالة المعاكسة (الانحراف السالب) بأنها مخاطرة(حاكم 2002: 118) .

وفي مجال الإدارة المالية تعرف المخاطرة بانها التقلب في العوائد المستقبلية للقرارات المالية وفي اغلب أدبيات الإدارة المالية تستخدم المخاطرة مرادف للا تأكد وكلاهما يتعلقان بالفرص الاستثمارية التي لا تكون عوائدها معروفة مسبقاً ، ويستخدم (كامبل) كلمة المخاطرة للدلالة على مقدار اللا تأكد الذي يخص العائد المستقبلي للموجودات (حاكم 2002: 118)

اما على صعيد الصناعة المصرفية، تعرف المخاطرة بانها الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الاعمال ، ونموذجيا تتحدد مصادر الخسارة في القيمة السوقية (الربيعي ,2012: ص 161)

كما وتعرف إدارة المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها ، بما قد يؤثر علي تحقيق أهداف البنك وعلي تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها الى القضاء علي البنك وإفلاسه ويمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة، والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة علي أعمال البنك، وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء علي مصادرها (علي إسماعيل ، 2019: ص 286).

كما وتعتبر عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها ، و تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها ، كما يمكن تعريفها بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة (محمد الفاتح 2020: ص 48).

وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس السيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة (كمال جبرا 2015: ص 235).

و تقسم المخاطر الى نوعين

1. المخاطر المنتظمة
2. المخاطر الغير منتظمة

1. المخاطرة المنتظمة (Systematic risk)

هي التي تنشأ بسبب عوامل الاقتصاد الكلي للأعمال التجارية مثل العوامل الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. ترتبط هذه التقلبات بالتغيرات في عودة السوق بالكامل تؤثر المخاطرة المنتظمة عموماً على كل الأسهم في السوق. حيث أنه من الممكن أن تتدهور حالة الأسواق المالية وتأثر تدريجياً على محفظتك. وبتجنب هذه المخاطرة عن طريق الاختيار الواعي للأسهم في مختلف الصناعات فإن مقدار المخاطرة سيقل إلى درجة كبيرة (علاء , 2011 : 1).

مخاطر أسعار الفائدة: المخاطر الناتجة عن التقلبات في السعر أو الفائدة من وقت لآخر وتؤثر على الأوراق المالية التي تحمل فائدة مثل السندات والسندات(https://urlis.net/d4r47x9) .

أن أسعار الفائدة من الأداوت المهمة للسياسة النقدية للدول ولهذا السبب لديها أثراً عظيماً على النمو الاقتصادي الذي ينعكس أيضا على أسعار الأسهم. يتم تحفيز النمو الاقتصادي بتخفيض أسعار الفائدة الذي يتمثل في فرص ربحية عالية للشركات. وكذلك فإن أسعار الفائدة الخالية من تعتبر المخاطر مُدخلا هاما في أي نموذج تقييم للأصول، حيث أن التخفيض في أسعار الفائدة الخالية من المخاطر يقلل أسعار الخصم في تقييم الأصول وبالتالي زيادة القيمة السوقية العادلة. والزيادة في أسعار الفائدة قد تؤدي إلى انخفاض في أسعار الأسهم كلها(علاء , 2011 : 1).

مخاطر العملة: تشير إلى التقلبات التي يمكن حدوثها في أسعار صرف العملات مقابل العملات الأخرى في بقية أنحاء العالم(حاكم 2002: 118) .

مخاطر التضخم: تعرف بانها هي إمكانية الإرتفاع في مستويات الأسعار في السوق بشكل عام. والمطلوب هو سعر فائدة لا يقل عن معدل التضخم خلال مدة الاستثمار. وبخلاف ذلك فإننا سنفقد القوة الشرائية لرأسمالنا. إن الزيادة في التضخم سوف تدفع أسعار الفائدة إلى الأعلى لأن أسعار الفائدة لها مكونان هما: (1) أسعار الفائدة الحقيقية و(2) التضخم(علاء , 2011 : 1).. المخاطر السياسية: يمكن أن تؤثر العوامل السياسية المحتملة على الأعمال والاستثمار. والخطر السياسي ويعرف أيضا بمخاطرة الدولة هو عدم التأكد من العوائد التي يسببها احتمال تغيير رئيسي في البيئة السياسية أو الاقتصادية في دولة ما. والأفراد الذين يستثمرون في بلدان بها

أنظمة اقتصادية غير مستقرة ينبغي أن يضيفوا علاوة مخاطرة عند تحديدهم لمعدل العائد المطلوب.

السياسة النقدية :

هي أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية للتأثير في اقتصاد الدولة من خلال التحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة. تهدف السياسات النقدية بشكل أساسي إلى استقرار الأسعار والحفاظ على التضخم ضمن نسب محددة ودعم النمو الاقتصادي والحد من البطالة (محمد الفاتح 2020: ص 48).

- المخاطر الغير منتظمة :

احتمال أن يؤدي حدث على مستوى الشركة إلى عدم استقرار شديد أو انهيار صناعة أو اقتصاد بأكمله (علاء , 2011 : 1) .

إن المخاطر الناشئة بسبب التقلبات في عائدات ضمان الشركة بسبب عوامل الاقتصاد الجزئي بمعنى تُعرف العوامل الموجودة في المنظمة بالخطر غير النظامي.

\

انواع المخاطر المصرفية

ان المخاطر المصرفية كثيرة ومتنوعة، وليس من الضروري أن يتم مواجهتها جميعها في مصرف واحد، أو أن يواجهها الموظف طوال مسيرته العملية، ومن أشهر المخاطر التي من الممكن مواجهتها في المصارف.

ومن أهم هذه المخاطر ما يأتي (علاء , 2011 : 1).

أولاً – المخاطر المالية :

وتشتمل على مخاطر

1. الائتمان
2. مخاطر السوق
3. مخاطر السيولة

- **مخاطر الائتمان :**

المخاطر الائتمانية هي من اهم أنواع المخاطر وتنشا عند عدم تسديد الشخص المستحقات التي عليه او التخلف في السداد الديون اتجاه الشركة او المؤسسة ويسبب خسارة رأس المال و الأرباح و تعطيل التدفقات النقدية ويسبب خسارة كاملة او جزئية بالنسبة للشركة او المؤسسة فيلجأ المصرف او المؤسسة الى القانون لاستقطاع راتب الشخص او غيرها للحصول على الأموال للسداد وتشبه هذه الإقراض المصرفي للأشخاص، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر بشكل عام، ومن أجل تخفيض الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان يتحمل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا المسؤولية في وضع واعتماد استراتيجية منح التسهيلات وسياسات وإجراءات عمل تتلاءم مع الواقع العملي والبيئة المصرفية وأن يتم مراجعتها وتحديثها باستمرار، وتعيين الكادر المؤهل القادر على القيام بتنفيذ عمليات المنح والمتابعة والمراقبة (نصر ، 2007: ١٣-١٤)

تعرف ايضاً المخاطر الانتمائية بأنها الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر Default Risk. (حماد ,2007 : 197)

- **مخاطر السوق :**

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع.

تنشأ هذه المخاطر بسبب التقلبات والتغيرات في سوق رأس المال، حيثُ تُشير إلى الخسائر التي تتكبدّها الشركة نتيجة حركة التقلبات في السوق

وهذا النوع من المخاطر تم إضافته الى متطلبات معيار كفاية رأس المال في العام 1996 بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها، (حاكم ، 2012 : ص ١٣٣)

- **مخاطر السيولة :**

هي المخاطر التي قد تؤدي الى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته في تاريخ الإستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة

ينشأ هذا النوع من المخاطر من عدم القدرة على تنفيذ المعاملات والمخاطر المتعلقة بعدم القدرة على الحصول على السيولة المالية، وتُصنف إلى مخاطر سيولة الأصل وعادةً ما تحدُث بسبب عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاق الدفع .

ثانياً - المخاطر التشغيلية :

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها أية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وهذا التعريف لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك حالياً ولم تزود البنوك بقواعد أساسية لقياس المخاطر وحساب متطلبات رأس المال ولكن أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن إتفاق بازل الذي عرفها علي أنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاح أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية ، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر

التنظيمية ، ولا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازل 11 بل هو جزء جوهري فيه (نصر ، 2007: ١٣-١٤)

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل ، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي إلا أن أمر إبرازه والاهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهته والتحوط له يعتبر أمراً حديثاً ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق، إلا أن الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول (مثل أزمة المكسيك في نهاية العام 1994 والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام 1997 والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين) والتي أدت إلى إنهيار بنوك كبيرة وألحقت خسائر جسيمة لاقتصاديات هذه الدول وبالتالي هددت الإستقرار المالي بشكل عام أدت بالبنوك والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالإستقرار المالي الى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو الضعف الواضح في الحوكمة وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات الحكومية والضعف الواضع في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص (التميمي ، 2009: ٢٢٥) .

ثالثاً – مخاطر الأعمال :

أ) المخاطر الاستراتيجية :

هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة البنك قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي الى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة (العديلي ، 2020 : ص ٣٧)

تتعرض البنوك أثناء قيامها بوظائفها إلى مخاطر عديدة، والتي تزايد مستواها مع تزايد حجم هذه البنوك ودرجة التطور في أنشطتها وانفتاح الأسواق على بعضها البعض واشتداد حدّة المنافسة، ممّا أدى إلى ضرورة الاهتمام بإدارة هذه المخاطر والتحكم فيها، وذلك من خلال اليقظة الاستراتيجية فهي تقرب البنك من محيطه وتعرفه عليه وتساعده في تحليله، فاليقظة الاستراتيجية تعتبر عين وأذن البنك لمعرفة ما يجري حوله، في هذا الصدد تلعب اليقظة

الاستراتيجية دورا فعالا في إدارة المخاطر عن طريق توفير المعلومات اللازمة وفي جوانب عديدة (حمزاوي , 2015: 44)

ب) المخاطر القانونية والتنظيمية:

تتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الإلتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وتنشأ المخاطر القانونية ، عن عدم التزام البنك بالقوانين المنظمة للعمل في الدولة التي يعمل بها البنك، في حين تنشأ المخاطر التنظيمية ، عن مخالفة البنك القوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية ، وتجدر الإشارة أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد صنفت المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن المخاطر التشغيلية وفق اتفاق بازل (طه ، 2019: ١٢٧)

ج) مخاطر السمعة :

وهى المخاطر المتعلقة بجودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنشآت المالية مقارنة بالمنافسين ، تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، تحدث مخاطر السمعة عادة دون سابق إنذار. يؤثر هذا الخطر على هيكل مكان العمل ودخله ويسبب الفوضى. والأسوأ من ذلك أنه يؤثر على آراء العملاء من خلال وضع محتوى سلبي في نتائج البحث على الإنترنت.

حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه (عادل رزق ، 2018 : ١٤٦).

أهمية ادارة المخاطر

هنالك عوامل لأهمية إدارة المخاطر تتمثل بالتحديد السليم لجميع المخاطر المعروفة ، إذ لا يمكن تخفيف الخطر اذا كان هنالك علم به ، لذا يجب ان يتم تحديدها بدقة ومعالجتها عندما يحين الوقت المناسب لها، يلي ذلك ادراج تأثير واحتمال كل المخاطر التي تم تحديدها فهي تختلف من شركة لأخرى ، إذ يجب تصنيفها حسب أولوية المخاطر المعروفة ، ومن هنا تكون الخطوات السابقة كافة التي تم اعتمادها موضع تقدير وسبب في التخفيف من اثارها سوف يخفف من العبء المالي الذي تتحمله المشروعات ، فضلاً عن تقديم المشورة اللازمة لمساعدة المشرفين على إدارة المخاطر وتحسين أداء أعمالهم وتقديم حلول موضوعية ذات قيمة مضافة .

أصبحت استراتيجيات إدارة المخاطر ضرورة قصوى للشركات والمؤسسات، فهي تحد من التهديدات والمخاطر التي قد تصيبهم خاصة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والبيانات المتعلقة بها. نتيجة لذلك، تتضمن خطة إدارة المخاطر بالضرورة جميع العمليات بداخل الشركة لتحديد ومراقبة التهديدات التي تهدد أصولها الرقمية، بما في ذلك بيانات الشركات الخاصة ومعلومات العميل الشخصية وكذلك الملكية الفكرية.

وتتلخص أهمية المخاطر فيما يلي :

أولاً – تحديد المخاطر : تقوم إدارة المخاطر بتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها بوضع نظام للتقارير وخطط عمل للوحدتين المختلفة ومتابعة مستوي الإلمام بها بهدف تحديد وتصنيف واضح لكفاءة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الصفقات التي يدخل فيها المصرف وهذا يتطلب ان تعمل الإدارة كوحدة تحكم مركزية بالتنسيق مع الإدارات بالمصرف (محمد الفاتح 2016 : ١٩٨).

ثانياً – قياس المخاطر: أن تتبني الإدارة أدوات فاعلة لقياس حجم المخاطر وتحديد أثرها علي المصرف بالتنسيق مع البنك المركزي.

ثالثاً – متابعة المخاطر: تقوم الإدارة بمتابعة جميع المخاطر بالمصرف وذلك من خلال التأكد من فعالية نظم الرقابة والمراجعة الداخلية والضبط الداخلي مستوي نظام الضبط المؤسسي وكفاية السياسات والإجراءات ومستوي تطبيقها، والالتزام بها والية توزيع المسؤوليات والصلاحيات داخل المصرف (البلتاجي ، 2012 : ١٢٩).

رابعاً – التحكم في حجم المخاطر : ان تعمل الإدارة علي التحكم في حجم المخاطر لتقليل آثارها السالبة علي المصرف وذلك بالعمل علي وتفعيل آليات مالية لتقليل المخاطر

خامساً – هيكل إدارة المخاطر : حدد بنك السودان المركزي شكل هيكل إدارة المخاطر لتستهدي به المصارف في إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر (صادق الشمري ، 2022: ٣٠٢).

خامساً – قسم التحليل وتقييم المخاطر: تتمثل مهامه في الحصول علي البيانات والمعلومات المختلفة من قسم المعلومات وتحليلها لتحديد أنواع المخاطر التي تواجه المصرف، وتحديد مدي جودة البيانات المختلفة ومصادرها والتنسيق مع البنك المركزي فما يختص بقياس المخاطر وطرق تقليلها، ورفع تقارير دورية بنتائج التحليل والتقييم قسم المراقبة والتحكم تتمثل مهامه في وضع نظام للتقارير الداخلية ومراقبة وجود مراشد لإدارات المصرف المختلفة ومدي التزام الإدارات بذلك المراشد التأكد من الالتزام بالأسس والضوابط الداخلية وسياسات ولوائح البنك المركزي، التأكد من مراعاة مخاطر التشغيل وقياسها قبل تنفيذ أي عملية التأكد من الالتزام بالخطط والسياسات الاستثمارية الموضوعة التأكد من التزام إدارة الاستثمار بقواعد إدارة المخاطر وتقييم مستمر لأنظمة الضبط الداخلي وإجراءات التوثيق وضوابط استخدام أجهزة الكمبيوتر

المبحث الثاني

ثانياً: القروض المتعثرة (المفهوم ، الأسباب ، الحلول)

مفهوم الاقراض المصرفي

تمهيد :

القروض البنكية هي تمديد الأموال من البنك إلى طرف آخر مع الإتفاق على أن يتم سداد المبلغ المقترض، ويتم تقديم القروض المصرفية بفائدة محددة، بالإضافة إلى مصاريف التمويل الأخرى، بمعنى أن يدفع المقرضون نسبة مئوية معينة من قيمة المبلغ المقترض، كتعويض عن الاقتراض من البنك (Loan,2019,2)

ان وظيفة الاقراض لها اهميه كبيرة على صعيد النشاط الاقتصادي وانشطة الاجهزة المصرفية، للدور الذي تؤديه في توفير الاموال وتعبئتها في كل المجالات الاقتصادية و الاستثمارية (الدوري والسامرائي, 2006: 73) كلمة الائتمان هي مأخوذة من الاصل اللاتيني (Credere) و ترمز لعنصرين متلازمين هما: عنصر الوقت و الثقة (الناشف وهندي ,83:1998) وان الهدف الرئيس لسياسة الاقراض التي ينتهجها المصرف هو تحقيق الربح المتمثل في واقعه الفرق بين الفوائد التي يدفعها عن ودائع الادخار و الودائع الزمنية والفوائد التي يحصل عليها من المستفيدين من التسهيلات الائتمانية (طالبي القروض المصرفية) وهناك هدف آخر لا يقل اهميه عن هدف الربحية وهو تقليل المخاطرة ، حيث ان المصارف تسعى الى العمل بالاتجاهات التي تجعلها محصنه ضد المخاطرة التي تتضمنها (ادارة الاصول) والقرض بأبسط معانيه هو عبارة عن معاملة تجري بين فريقين يقوم أحدهما (المقرض) بموجبها بتأجير أموال الى الفريق الثاني (المقترض) وقد تؤجر الاموال مقابل رسم او دون مقابل (يسمى الرسم فائدة او حسما) المصارف التجاريه ولا تقوم بمنح التسهيلات الائتمانية الا بعد ما تتأكد من سلامة المركز المالي والاعتباري للمقترض وكفاءته وقدرته على الوفاء بدينه (استرداد القرض زائد الفائدة المتفق عليها) تجاه المصرف خلال المواعيد المتفق عليها(العلاق:81:2001)

اهمية الاقراض بالنسبة للمصرف

تمتلك القروض اهميه خاصه من حيث كونها تعتبر اهم مكون في اصول البنك واكثر خصوبة لانها تولد للمصرف عوائد مجزيه اذا ما أديرت بشكل كفوء وفاعل فهي تشمل تشكليه متنوعه مثل قروض راس المال العام والسحوبات على المكشوف والاقراض الاستثماري، والقروض العقارية المدعومة بأصول، وحسابات البطاقات الائتمانية.....الخ (حماده، 2005: 460) كما ان التطورات التكنلوجية والاقتصادية اعطت القروض اهميه كبيره يمكن تلخيصها بالآتي (الدوري و السامرائي: 2006: 76) (ابو حمد وقدروي: 2005: 263)

1 . زيادة الانتاج: تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة الى موارد ماليه مستمرة ضخمه تفوق الموارد الذاتية للمشروعات فضلا عن ذلك عمليات التطور الفني والتقني وما يتطلبه من استبدال المكائن والمعدات لذلك تلجأ تلك المشروعات الى الاقتراض من المصارف او الى اصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب المصارف المتخصصة دوراً اكبر في توفير مثل هذه الموارد المالية.

2 . توزيع الموارد الماليه والائتمانيه على مختلف الانشطه الاقتصاديه: يلعب الاقراض دورا مهما في توزيع الموارد الماليه المتاحه للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والانشطه الاقتصاديه بما تضمن الاستخدام الكفوء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقا لاحتياجاتها.

3 . زيادة الاستهلاك: يساهم الاقتراض للمستهلكين من اصحاب الدخول المتدنيه الحصول على بعض السلع الاستهلاكيه المعمره وغيرها من السلع، مما يترتب عليهم التزامات دفع قيم تلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبليه ويساعد ايضا في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكيه مما يؤدي الى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني

4 . تشغيل الموارد العاطله: يمكن ان نستفاد من الاموال العاطله من خلال تشغيلها بصوره مؤقته من خلال التحويلات القصيرة الاجل وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقته تحقق له دخلا مربحا وبالمقابل فأن المقرض سيحصل مقابل استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

5 . اداة للتبادل: يعد الاقراض المصرفي وسيله ملائمه لنقل استعمال الاموال من شخص لاخر بمعنى انه واسطه للتبادل فبواسطة الاقراض يمكن تحويل مدخرات الافراد والمنشأت والحكومة الى من يحتاجها او يستطيع استثمارها في الانتاج والتوزيع.

1. مفهوم القروض المتعثرة

من الصعب وضع تعريف محدد للقروض المصرفية المتعثرة، أو تحديد معيار دقيق جامع شامل لمفهوم الدين المتعثر نظرا لأن التعثر يرتبط ارتباطا لا يتجزأ بطبيعة الدين ذاته قصيرا كان أو طويل الأجل، وكذا موقف العميل المقترض والمرحلة التي وصل إليها وما إلى ذلك من الظروف والمتغيرات الأخرى. تشير المؤسسات المالية إلى القرض على أنه قرض غير عامل إذا كانت الفائدة مستحقة لأكثر من 3 أشهر أو تتعلق بالفترة المحددة. ومع ذلك ، إذا قام المقترض بسداد قرض غير فعال ، فإن هذا القرض يسمى قرض إعادة الأداء

وعموما يمكننا عرض أهم التعريفات وهي:

القروض المتعثرة هي تلك القروض المصرفية التي يتوقف فيها العملاء (المدنيين) عن دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي، ويقرر البنك بعد دراسته للمركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة (أبو الغيط ، 2013 ، 36-35) .

القروض المتعثرة تعد احدى القضايا الاقتصادية الهامة التي تشغل فكر قطاعات كثيرة داخل المجتمع لما تمثله من خطورة بالغة على الاقتصاد الوطني و يعد مصطلح القروض

المتعثرة من المصطلحات المتعثرة ، فقد اشتهر هذا المصطلح خصوصا مع انتشار البنوك و الشركات وغيرها (نعيمة،5:2015).

وهناك تعريف آخر: القروض المتعثرة هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة (عبد المعطي 2018 : 279) .

كما يمكن تعريفها عبارة عن تسهيلات ائتمانية بجميع الأنواع منحتها المصارف لبعض العملاء في الماضي، ولم يقوموا بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها في آجال استحقاقها، وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة أو متوقفة.

ويطلق على هذه القروض مسميات مختلفة منها القروض غير العاملة والقروض الرديئة، أو القروض الخاسرة، وأشهرها القروض المتعثرة، على الرغم ما في هذا التعبير من دلالة على ظرف طارئ أحاط بالقرض ليس للمدين دور فيه، مع أنه قد يكون العميل أو البنك سبب في هذا التعثر (صديق , 2015: 5-6.) .

2. أسباب تعثر القروض

تتعدد وتتنوع أسباب التعثر، ليس من اليسير تحديد أسباب نمطية للتعثر في جميع الأنشطة الاقتصادية التي يتم تمويلها، حيث أن لكل دين ظروفه والأسباب التي أدت إلى تعثره، ان عملية القرض بحاجة الى عنصرين هما المصرف والمقترض فإن وجود أي خلل لدى أحد الطرفين يقود الى التعثر، ولن ننسى أن هذان الطرفان في العلاقة التعاقدية يعملان في بيئة خارجية محيطة بهما وأي تغيير مفاجئ في هذه البيئة يؤدي في كثير من الأحيان الى تعثر الديون المصرفية،

ويمكن تصنيف الأسباب الشائعة في تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم قبل البنك إلى ثلاثة مجموعات كما يلي : (بنك مصر،2017: 34) .

أ- أسباب تعود إلى البنك :

قد تكون البنوك مشاركة في تعثر عملائها أو على الأقل تكون قد أسهمت في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرهم فقد أدت المنافسة غير المتأنية بين البنوك إلى قيامها بالاندفاع في منح تسهيلات ائتمانية تفتقد لبعض الاعتبارات الائتمانية الهامة، فلأخطاء البنوك

المقرضة دورا في تعثر ديونها قبل العملاء المقترضين (بنك مصر،2017: 34) قد يكون ذلك نتيجة للأسباب التالية:

1. غياب سياسة واضحة للإقراض داخل البنك، ويتصل بها علم وفهم المستويات الائتمانية المختلفة داخل البنك بوحداته المختلفة .
2. ضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي، ومن ثم إسناد العمل الائتماني إلى عناصر لا تتوافر لديهم مقومات أداء هذا العمل.
3. غياب المتابعة المستمرة من جانب البنك .
4. عدم التزام الدراسة الائتمانية بمحددات وضوابط السياسة الائتمانية للبنك (غنيم، 1997 : 12-193)
5. الجهل بكون المصارف الأخرى أوثقت تسهيلات لذلك المقترض بضمانات منه
6. عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع (عبد المعطي ، 2015 : 284).
7. منح القرض تحت ضغط أطراف أخرى خارجية أو داخلية. أي أن التعثر في هذه الحالة يعود لتقصير في تطبيق أحد أ مبعض عناصر سياسة الاقراض، أو حتى لغياب الضمير المهني للجهة الدارسة و المانحة للقرض. ٢٢١

ب – أسباب تعود إلى العميل :

في بعض الأحيان يحصل العملاء على قروض مالية كبيرة؛ الأمر الذي يؤدي إلى دفع مبلغ مالي أو قسط شهري كبير يفوق قدرة العميل المالية، وبهذا قد يتأخر عن الدفع وقد يقع في العديد من المشاكل الي ربما تلوذ به إلى الفرار من عملية الدفع.

او بسبب:

1. استخدام القرض في غير الغرض الذي منح من أجله أو في غير أغراض المشروع .
2. إشهار إفلاس العميل أو هروبه إلى الخارج .
3. عدم تقديم المعلومات والبيانات الصحيحة للبنك.
4. فقدان القدرة والمهارة الإدارة والفنية والمالية على إدارة المشروع (مختار2004: ص 186-188) .

5. زيادة الاعتماد على الأموال المقترضة .
6. توسع العميل في البيع بالأجل (الزبيدي2005 : 239)
7. أي أن السبب في التعثر في هذه الحالة إما يعود لإخلال العميل بعنصر الثقة وذلك بعدم استخدام القرض في المجال الذي أخذ من اجله أو راجع لأسباب تتعلق بقدر العميل على تسيير هذه الأموال.

ت – أسباب تتصل بالظروف العامة:

في الآونة الأخيرة أصبحت المنافسة كبيرة جداً بين البنوك وأصبحت تعمل بشكل كبير على فكرة جذب العملاء وتقديم العديد من المزايا والخدمات لهم؛ لغايات كسبهم كعملاء دائمين للبنك والمحافظة عليهم بالرغم من الظروف الاقتصادية المتغيرة

و ايضاً بسبب:

- المنافسة غير الصحيحة بين البنوك .
- عدم استقرار أسعار الصرف، حتى وقد تراجعت مساهمة هذا السبب في حدوث التعثر نتيجة التطورات النقدية والاقتصادية في السنوات الأخيرة والتي أحدثت استقرارا كبيرا في أسعار الصرف، كما ان الخبرة تراكمت لدى بنوك كثيرة (غنيم ،2007 : 198-199)
- التدخل الحكومي في سياسات التسعير.
- تزايد أعباء الضرائب والرسوم .
- ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة (الزبيدي، 240:2005) .
- الظروف الاقتصادية العامة والدورات الاقتصادية من رواج اقتصادي وكساد.
- الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض ونتائجه .

3. التحوط ضد القروض المتعثرة

لقد كانت عملية الإقراض من أبرز نشاطات البنوك التجارية، فإن مخاطر القروض وتعثرها تمثل المشكل الأساسي والعائق الكبير لتلك النشاطات ولكن هذا الأمر لا يمنع البنوك التجارية من الوقاية منها وذلك بمنح الائتمان وفق أسس موضوعية لا شخصية، بالإضافة إلى القيام بالمراقبة المستمرة لمحفظة القروض البنكية ، وفيما يلي بعض الحلول المقترحة لمعالجة إشكالية القروض المتعثرة :

أ) إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط كيفية استخدام القرض، حجم القروض المتعثرة.

ب) رفع الكفاءات المهنية لموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية.

ت) التشخيص الدقيق للقرض المتعثر من كافة النواحي الخارجية. تأجيل تاريخ استرجاع القرض عندما تكون هناك حاجة فعلية له، خاصة إذا تبين للبنك بأن أسباب التعثر كانت خارجة عن إرادة المقترض وليس لسوء إدارته شؤون المؤسسة.

ث) لغرض مقابلة مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، فانه ينبغي على البنك أن يقوم بتكوين مخصصات لذلك، ووفقا لمقررات لجنة بازل فإن الدين الذي يتوقف صاحبه عن السداد ستة أشهر بعد دينا غير عامل

ج) اقتراح الحلول ووضع قواعد للسداد تنفق وقدرات المقترض وذلك بناء على دراسة معمقة للقروض والمؤسسة المقترضة لإرشادها في كيفية خفض الكلفة وترشيد النفقات وتسييل بعض الأصول ورفع كفاءة الأداء وإجراء تغييرات في الإدارة.

ح) دراسة إمكانية التوسيع على المقترض المتعثر بمنحه تسهيلات إضافية لحل مشكلاته ذات الأثر المالي، وذلك إذا تبين أن في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ نتيجة لتردي أوضاعه المالية.

خ) دراسة إمكانية تحويل المخاطر مع العميل المتعثر إلى طرف أقدر منه كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات ضمان القروض.

د) تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المدين لتتحول بعد ذلك إلى أسهم، فيصبح البنك مساهما في المؤسسة، يشارك في الربح والخسارة.

ذ) حيث يرى أصحاب هذا الاقتراح أن مشاركة البنك في إدارة المؤسسات المتعثرة يمكن أن يؤدي إلى تحسن أوضاع الشركة وتحولها من الخسارة إلى الربح.

ر) بيع بعض الأصول غير العاملة التي يمكن للمقترض الاستغناء عنها في هذه الفترة.

ز) القيام بإجراءات تصفية القرض وهو أقصى البدائل وأشدها حساسية على سمعة البنك.

المبحث الثالث(الجانب العملي)

1. دور ادارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة
2. يهدف البحث الى تحليل القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي العراقي عبر ثلاث مؤشرات و هي (المبالغ الاجمالية ، حجم مبالغ القروض المتعثرة ، نسبة المبالغ الاجمالية من القروض المتعثرة)، وتكمن اهمية البحث من اهمية القطاع المصرفي ودوره المتزايد في تحفيز القطاعات الاقتصادية من خلال تمويلها لتغطية نشاطاتها و تعرضه لصعوبات جراء ذلك تجعله يفقد جزء لا يستهان به من موارده المالية بسبب عدم التسديد للقروض الممنوحة من قبل المستفيدين منها ، حيث تم اخذ بيانات القطاع المصرفي للمدة (2012-2020) .

3. و بعد اجراء التحليل المالي لمستوى القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي تبين ان المؤشرات و هي (اجمالي الائتمان النقدي ، اجمالي الودائع ، اجمالي الاصول) و توصلت البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها تعد القروض المتعثرة من المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي لما لها من اثار على ربحية المصارف التجارية كون هذه القروض لا تحقق ايرادات ؛ الامر الذي يتطلب من المصارف اللجوء الى اعادة جدولتها وتحمل التكاليف التي تترتب عليها من جراء ذلك ،كما اوصت البحث بضرورة الاهتمام بالقروض المتعثرة و محاولة تحصيلها من المستفيدين منها لاسيما بالقطاع الخاص بالتفاوض بين الطرفين لا سيما مع القطاعات التي ظهرت لديها مستويات مرتفعة من التعثر لديها.

4. عينة البحث :

تم اختيار 7 مصارف عراقية

- المصرف الاهلي العراقي

لمصرف الأهلي العراقي (المعروف باسم: المصرف الأهلي) هو شركة عامة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية منذ يوليو 2004. يعمل المصرف الأهلي في القطاع المصرفي. يقع مقر المصرف الأهلي في بغداد ، العراق ، وقد تم تأسيسه في يناير 1995.

- مصرف الخليج

مصرف الخليج التجاري Gulf Commercial Bank، هو بنك عراقي، تأسس كشركة مساهمة في بغداد عام 2000، وهو مرخص من قبل البنك المركزي العراقي، وقد وصل رأس ماله إلى 212 مليون دولار أمريكي، ويقدم البنك لعملائه خدمات مصرفية شاملة تلبي متطلبات العملاء، وذلك عن طريق منح القروض التجارية، ومنح قروض لكل من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعدد متنوع من العمليات المالية والمصرفية والتجارية، عن طريق شبكة من الفروع التي وصلت إلى أكثر من 23 فرعاً

- مصرف بغداد

مصرف بغداد هو أول مصرف رُخّص له في العراق، حيث أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة 1992 واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولويّاته. وقد تأسّس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي. مارس مصرف بغداد وحتى 25 من سبتمبر لعام 1998 الأعمال المصرفية التجارية فقط. ثم نوّع محفظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية.

- مصرف الاستثمار العراقي

تأسس مصرف الاستثمار العراقي وأدرج في سجل الشركات تحت رقم م.ش/ 5236 في 13/7/1993من قبل دائرة مسجل الشركات في وزراة التجارة برأسمال قدره (100) مليون دينار وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 المعدل وعلى اثر ذلك اصدر البنك المركزي العراقي ترخيصه للمصرف للعمل كمؤسسة مصرفية مجازة بموجب اجازة الصيرفة رقم ص.10/3/942/5 بتاريخ 28/9/1993وفقاً لاحكـــــام البنك المركزي العراقي المرقم(64) لسنة 1967 المعدل.

- مصرف الشرق الاوسط

تاسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار في عام 1993 بعد ان حصل على شهادة التاسيس من وزارة التجارة/ دائرة مسجل الشركات واجازة الصيرفة من البنك المركزي العراقي. وباشر اعماله المصرفية بتاريخ 1994/5/8 براس مال مقداره 400 مليون دينار. واما الان فان راس مال المصرف المسجل والمدفوع فعلا 250 مليار مرتفعا بـ 625 ضعفا عما كان عليه عند التاسيس, وتمت هذه الزيادات من خلال رسملة الارباح السنوية والقسم الاخر مدفوع من حملة الاسهم منذ تاسيس المصرف.

- مصرف سومر

اسس المصرف براس مال اسمي مدفوع بالكامل وقدره (400) مليون دينار بموجب احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1969 المعدل واحكام قانون الشركات رقم (21) لسنه 1997 بموجب شهادة التأسيس المرقمة 6913 في 1999/5/26 واعتبر شركة مصرف سومر التجاري (مساهمه خاصة) مصرفاً عراقياً مجازاً لممارسة الصيرفة في جمهورية العراق بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ص 1124/9/10 في 1999/11/4 وباشر نشاطه المصرفي بتاريخ 2000/1/3 وتغطي فروع مصرف سومر التجاري حالياً اغلب المناطق الجغرافية في العراق من خلال شبكة فروعه والبالغة عشرة فروع المنتشرة في اغلب مدن العراق .

- مصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة في عام 1992 بصفته أحد أوائل المصارف الخاصة التي تم الترخيص لها في العراق. ومنذ ذلك الحين، تطور المصرف وتوسع، حيث افتتح شبكة من الفروع في بغداد والمحافظات الأخرى، وتم إدراجه في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2004، فيما تنامى رأس مال المصرف على مدار السنوات ليبلغ 250 مليار دينار في العام 2014، ليتبوأ مكانة مرموقة بين المصرفية الإقليمية والدولية الأخرى.

حجم مبالغ القروض الاجمالية لمدة (2012-2020)

المصرف / السنة	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الخليج	مصرف بغداد	مصرف الأستثمار العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف سومر	مصرف التجاري العراقي	المتوسط
2012	3,273,753.33	7,394,400	1,947,750	15,575,133	3,272,935	43,848,205	3,788,880	11,300,150
2013	39,291,190	51,186,573	4,937,680	44,845,130	49,076.85	3,502,528	4,161,186	21,139,052
2014	3,446,540	39,361,850	5,955,173	3,809464	3,389,300	2,507,846	3,853,100	8,903,325
2015	3,215,077	2,513,288.3	3,686,892	4,263255	4,769.073	4,307,730	2,880,953	2,981,709
2016	2,143,990	5,843,493.3	2,888,480	3,245,390	2,171,450	2,291,750	1,958,840	2,934,770
2017	2,938,512	4,137,820	1,870,362	14,944.6	1,373,125	2,571,586	702,584	1,944,133
2018	557,547.3	1,754,803.3	4,376,210	1623,473	393,093.3	290,632.1	1830,900	1,546,666
2019	1,858,445	381,256.5	1454,104	23,634.1	254,753	382,420	4,181,370	1,219,426
2020	241,216.6	3177,172	2564,853	7,389,940	372,815	630,913.3	326,267.5	2,100,454
المتوسط	6,329,585.69	12,861,184	3,902,633	8,976,707	1,253,480	1,867,964	2631,565	6,007,743

المصدر : من اعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة (2012-2020)

يتضح من الجدول اعلاه قيم القروض الاجمالية لبعض المصارف العراقية خلال المدة (2012–2020)

بلغ المصرف الاهلي العراقي اعلى متوسط القروض الاجمالية 6,329,585.69 الف دينار بينما بلغ مصرف الشرق الاوسط اقل متوسط للقروض الاجمالية 1,253,480 الف دينار.

حيث بلغ اعلى متوسط من قيم القروض الاجمالية للمصارف العراقية 21,139,052 الف دينار في سنة 2013 و اقل متوسط من القروض الاجمالية بلغ 1,219,426 الف دينار في سنة 2019

حجم المبالغ المشكوك فيها (القروض المتعثرة)لمدة (2012-2020)

المصرف / السنة	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الخليج	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف سومر	مصرف التجاري العراقي	المتوسط
2012	98212.6	1848600	389550	4672540	654587	8769641	757776	2455843.8
2013	7858238	7677986	987536	8969026	981537	875632	624178	3996304.7
2014	861635	7872370	893276	952366	847325	752354	963275	1877514.4
2015	964523.1	753986.5	921723	852651	715361	861546	864286	847725.23
2016	643197	876524	866544	973617	651435	687525	587652	755213.43
2017	734628	827564	654627	373617	274625	385738	175646	489492.14
2018	83632.1	526441	875242	243521	58964	72658.1	274635	305013.31
2019	371689	76251.3	363526	472682	63688.4	76484	836274	322942.1
2020	72365	635434.4	384728	1847485	74563	94637	65253.5	453495.13
المتوسط	1298680	2343906.4	704083.56	2150833.9	480231.71	1397357.2	572108.39	1986520.31

المصدر : من اعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة (2012-2020)

يتضح لنا من الجداول ان مؤشر صافي القروض المتعثرة في المصارف حصلت على نسب متفاوتة ؛ فحقق مصرف الخليج اعلى القروض المتعثرة , إذ بلغ متوسط صافي القروض المتعثرة فيه (2343906.4) الف دينار وكانت أعلى نسبة لمؤشر صافي القروض في عام 2014 حيث بلغت (7872370) الف دينار و خلال عام 2014 انتجت زيادة في القروض المتعثرة ويليه مصرف الاستثمار بالمرتبة الثانية , حيث كان متوسط صافي القروض فيه (2150833.9) الف دينار

كما يتضح من قراءة نتائج الجداول، أن متوسط صافي القروض للمصارف عينة الدراسة تتراوح بين أعلى قيمة له في عام 2011 وبمتوسط (3996304.7) الف دينار وبين أدنى قيمة له في عام 2018 وبمتوسط (305013.31)الف دينار .

نسبة المبالغ الاجمالية من القروض المتعثرة لمدة (2012- 2020)

المصرف / السنة	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الخليج	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف سومر	مصرف التجاري العراقي	المتوسط
2012	30%	25%	20%	30%	20%	%20	%15	%23
2013	20%	15%	20%	15%	15%	%25	%30	%20
2014	25%	20%	25%	25%	25%	%30	%20	%24
2015	30%	30%	15%	20%	25%	%20	%25	%24
2016	30%	15%	30%	30%	30%	%30	%30	%28
2017	25%	20%	20%	25%	20%	%15	%15	%20
2018	15%	30%	15%	15%	15%	%25	%20	%19
2019	20%	20%	25%	20%	20%	%20	%25	%21
2020	30%	15%	20%	25%	15%	%15	%30	%21
المتوسط	25%	21%	21%	23%	21%	22%	23%	22%

المصدر : من اعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة (2012-2020)

يتضح لنا من الجدول اعلاه نسب المبالغ الاجمالية من القروض المتعثرة لمدة (2012– 2020)

بلغ المصرف الاهلي العراقي اعلى متوسط نسبة المبالغ الاجمالية من القروض المتعثرة 25% بينما بلغ مصرف بغداد و مصرف الخليج و مصرف الشرق الاوسط بنفس النسبة 21%

حيث بلغ اعلى متوسط لنسب المبالغ الاجمالية من القروض المتعثرة للمصارف 28% لسنة 2016 و بلغ اقل متوسط من قيم النسب للمبالغ الاجمالية من القروض المتعثرة للمصارف 19% لسنة 2018

الاستنتاجات

- تعد القروض المتعثرة من المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي لما لها من اثار على ربحية المصارف التجارية كون هذه القروض لا تحقق ايرادات ؛ الامر الذي يتطلب من المصارف اللجوء الى اعادة جدولتها وتحمل التكاليف التي تترتب عليها من جراء ذلك .

- عند تتبع حجم القروض المتعثرة في المصارف التجارية عينة البحث ، نجد تفاوت بين هذه المصارف في درجة تعثرها في استرداد قروضها، اذ ان مصرف بغداد كان الاعلى تعثرا في استرداد القروض من بين المصارف خلال مدة البحث يليه مصرف الخليج ، في حين ان مصرف سومر هو الاقل تعثرا في استرداد القروض خلال مدة البحث

- تبين من خلال التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القروض المتعثرة وحجم الربح في المصارف عينة البحث .

- يشير التدقيق في سياسات الإقراض إلى أن البعض من هذه المصارف لم يطبق الإجراءات الرقابية الصارمة أو استخدم تقييمات كافية للمخاطر قبل منح القروض، مما أسهم في زيادة نسب القروض المتعثرة لديها.

- كما أظهر البحث اختلافات جوهرية في مستويات الكفاءة التشغيلية بين المصارف المدروسة، الأمر الذي كان له تأثير مباشر في قدرة كل مصرف على إدارة محفظة القروض وتحصيل الديون المتأخرة.

التوصيات

- ضرورة التزام المصارف التجارية عينة البحث بالقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي الخاصة بالرقابة والاشراف على المصارف لتجنب المخاطر التي تتعرض لها المصارف عند منح الائتمانات

- العمل على زيادة الوعي المصرفي بين عملاء المصارف عن طريق تنظيم ندوات يشارك فيها خبراء في القانون وخبراء في العمل المصرفي، والتأكيد على اتخاذ الاجراءات الرادعة بحق من يتعثر في سداد التزاماته تجاه المصرف

- التأكيد على تدريب العاملين في القطاع المصرفي لزيادة مستوى تأهيلهم في مجال عملهم وبشكل خاص في مجال الائتمان ، وتمكينهم من تطبيق البرامج والانظمة المتطورة. والاستفادة من التقنيات الحديثة بما يسهل عمل المصارف

- ضرورة اهتمام المصارف بالتحليل المالي والائتماني، والتأكيد على تطبيق نموذج التنبؤ بتعثر القروض التقليل من مخاطر القروض المتعثرة

- من الضروري كذلك إنشاء وحدات إدارة مخاطر متخصصة داخل المصارف، تعمل على متابعة الملف الائتماني للعملاء بصورة دورية لتقدير احتمالية التعثر بشكل مبكر، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من آثارها.

- يُنصح بتطوير نظام للتقارير يشمل معلومات شاملة ومحدّثة عن القروض المتعثرة بشكل دوري، يتضمن أسباب التعثر والتوقعات المستقبلية، ليكون أداة فعّالة للإدارة في صنع القرار ووضع الاستراتيجيات.

المراجع :

- محمود زهران, علاء الدين, et al. "تفعيل دور القطاع المصرفى فى تحسين مستوى الافصاح البيئى للشركات المساهمة-دراسة ميدانية." المجلة المصرية للتنمية والتخطيط 19.1 (2011).
- Carvalho, Amélia Oliveira, Lúcia Lima Rodrigues, and Manuel Castelo Branco. "Factors influencing voluntary disclosure in the annual reports of Portuguese foundations." VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations 28 (2017): 2278-2311.
- هلال، علي الدين، (1994),التحولات العلمية المعاصرة وأثرها على مستقبل التعليم في
- الوطن العربي، القاهرة.
- علي، محمد جابر، (1997),إطلالة على معالم القرن القادم واستشراق انعكاساتها على التعليم
- العربي، المجلة العربية للتعليم التقني، المجلد الرابع عشر، العدد الأول.
- أحمد، عبد الرحمن أحمد، 2001 ،مدخل إلى إدارة الأعمال الدول،، دار المريخ، الرياض.
- عبدالستار عبدالجبار الكبيسي, and مصطفى عبدالله القضاة. "اثر النسب المالية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان المالي (2005-2011)." (2014).
- ماضي سارة, and عوامرية نور الهدى. "دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المصرفية المتعثرة." (2018).
- بن فرحات كريمة. "دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة."

- شعيب, et al. مركزية المخاطرة كهيئة رقابية و دورها في الحد من مخاطر القروض البنكية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري تيسة 46. Diss. جامعة العربي التبسي تبسة, 2017.
- حمزة, الحسين العباس الحسين, and مصطفى نـجم البشــاري. دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي. Diss. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2012.
- قابلة, سهيل, et al. "دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 19.1 (2018): 99-1.
- د. إبراهيم عبد الحليم عبـادة, and السيدة. أنوار زين الدين أبو دلو. "الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون." (2015).
- بن نونة. إدارة المخاطر الائتمانية و تأثيرها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية لبنك الخارجي الجزائري–وكالة تقرت–. Diss.
- أسامة عبد المجيد العاني. "طبيعة المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني)." (2017).
- عبدالرحمن البواردي, and نوفان العليمات. "دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار: دراسة ميدانية." (2015).